

# قراءة جديدة في نصوص معاهدة البق

أ. ربيع محمد القم الطح

أطلق

العرب في العصور الوسطى اسم النوبة على البلاد التي تقع في الجنوب من مصر على جانبي نهر النيل قرب مدينة أسوان شمالاً، حتى التقاء النيلين الأبيض والأزرق جنوباً، إضافة إلى مناطق من حوض النيل الأزرق وأقاليم كردفان ودارفور غرباً<sup>(١)</sup>، وكانت هذه المنطقة عند ظهور الإسلام تضم ثلاث ممالك نصرانية هي - من الشمال إلى الجنوب - مملكة نوباتيا ومملكة السقرّة ومملكة علوة<sup>(٢)</sup>، وقد أحدثت الملكتان الشماليان - في وقت غير معروف تماماً - في مملكة واحدة حملت اسم المقرّة وعاصمتها مدينة دنقلّة<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد أخذت الديانة النصرانية طريقها إلى هذه الممالك في القرن السادس الميلادي عن طريق البعثات التبشيرية التي أرسلت مباشرة من قبل حكام الدولة البيزنطية، وعن طريق المبشرين الأقباط<sup>(٤)</sup>، ولم يكد القرن السادس الميلادي يشرف على الانتهاء حتى أصبحت النصرانية ديناً رسمياً للنوبيين بالرغم من وجود طوائف كثيرة منهم ظلت محافظة على معتقداتها الوثنية القديمة.

وعند الفتح الإسلامي لمصر واجه المسلمون من نوبة مملكة السقرّة الشمالية موقفاً عدائياً سافراً تمثل في مشاركتهم البيزنطيين في القتال ضد المسلمين<sup>(٥)</sup>، ثم في شن غارات متتالية على حدود مصر الجنوبية بعد أن خضعت مصر للحكم الإسلامي، وقد شكلت تلك الغارات النوبة على جنوب مصر خطراً هدد الأمن هناك<sup>(٦)</sup>، مما حدا بالخليفة الراشد عمر

ابن الخطاب - رضي الله عنه - أن يأمر واليه عمرو بن العاص بوضع حد لهذا الخطر النوبي<sup>(٧)</sup>، فوجه عمرو بن العاص عدداً من الحملات واجهها النوبيون بعنف شديد<sup>(٨)</sup>، فلم يتمكن عمرو من إحراز نصر حاسم عليهم حتى عُزِّلَ عن مصر سنة خمس وعشرين للهجرة بأمر الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه -<sup>(٩)</sup>.

ثم واصل خلفه على ولاية مصر - عبد الله بن سعد بن أبي السرح - جهوده الرامية إلى وضع حد للخطر النوبي الذي يهدد الحدود الجنوبية لإمارته، وتمثلت هذه الجهود في عدد من الحملات والسرايا، واجهها النوبيون بعنف شديد (قال ابن هبة: وحدثني الحارث بن يزيد قال: اقتتلوا - عسكر عبد الله بن أبي السرح والنوبة - قتالاً شديداً، وأصيبت يومئذ عين معاوية بن حُديج وأبي شمر أبرهة الصباح، وحيويل بن ناشرة)<sup>(١٠)</sup> فساهم المسلمون رمة الحدق، قال الشاعر:

لم نر عيني مثل يوم دُمُفْلَةٍ<sup>(١١)</sup>      والخيل تمعدو والدروع مثقلة  
نرى الحماة حلوها مجذلة      كأن أرواح الجميع مهملة<sup>(١٢)</sup>

حتى كان أكبرها وآخرها حملة قادها بنفسه - في عام ٣١هـ/ ٦٥١م -<sup>(١٣)</sup> وذلك لوضع حد نهائي لهذا الخطر، ولحماية وتأمين الطريق التجاري بين البلدين، الذي عطلته الحروب وهددته الغارات النوبية المستمرة.

ووصل عبد الله بحملته حتى دُنْفَلَة عاصمة النوبيين فأحكم عليهم حصاراً قوياً، ورماهم بالمنجنيق، فتداعى المدينة وخرج ملكهم قليدروس (٣١هـ - ٦٥٢م) يطلب الصلح والأمان فاستجاب عبد الله بن أبي السرح لذلك، ووقع معهم معاهدة عرفت باسم معاهدة البَقَط اختلفت في طبيعتها وينودها عن المعاهدات والاتفاقات التي ألفها المسلمون وطبقوها في تعاملهم مع غير المسلمين<sup>(١٤)</sup>.

هذا وقد استمرت هذه المعاهدة تنظم العلاقة بين مصر وبلاد النوبة منذ توقيعها سنة ٣١هـ/ ٦٥١م حتى سنة ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م، وهي السنة التي استقل فيها أهل النوبة المستعربون من (بني الكَنْز) بالملكة، فاعترف لهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٣ - ٧٤١هـ) بذلك<sup>(١٥)</sup>، وقد أفرزت تلك المعاهدة كثيراً من المؤثرات الدينية

والسياسية والاجتماعية والاقتصادية على أوطان النوبة مما كان له أكبر الأثر في تحول مستقبل بلادهم والمناطق المجاورة لها.

### في معنى البقط ومدلولها الاصطلاحي،

بالنظر في معنى كلمة بقط نجد أنه قد اختلف في أصل الكلمة، أهي عربية أم غير ذلك؟

والذين يرون أنها كلمة عربية صرفة اختلفوا في معناها اللغوي.

فبالنظر في كتب المعاجم، والقواميس نجد أنها وردت بمعنى الفِرقة من الشيء، وهي جمع بَقُوط وهو ما ليس بمجتمع في موضع، ولا منه ضيعة كاملة، وإنما هو شيء متفرق في الناحية بعد الناحية. والعرب تقول: «مررت بهم بقطاً بقطاً - بإسكان القاف - وبقطاً بقطاً - بفتحها - أي متفرقين».

«حكى ثعلبة أن في بني غميم بقطاً من ربيعة أي فرقة منهم، وقال مالك بن نويرة:

رأيت غمياً قد أضاعت أمورها      فهم بقطاً في الأرض فرث طوائف  
فأما بنو سعيد فباحظ دارها      فإبان منهم مالف فالمرالف  
أي متشرون متفرقون.

والبقطة من الناس بهذا المعنى الفرقة منهم<sup>(١٦)</sup>.

وقد تأتي بمعنى مخالف هذا المعنى وذلك في قوسم: «بقط مشاعه بقطاً أي جمعه وحزمه»<sup>(١٧)</sup>.

وربما ترد كذلك بغير المعنيين الأولين مثل قولك: «تَبْقُط فلان في الجبل» إذا صَعَد فيه، ففي حديث علي - رضوان الله عليه - أنه حمل على عسكر المشركين فما زالوا يُبْقِطون أي يَتَعَادون إلى الجبل متفرقين<sup>(١٨)</sup>.

ومن معانيها الأخرى كذلك «البقط قماش البيت»<sup>(١٩)</sup>.

وقد أورد بعض المؤرخين المسلمين أن المعنى مأخوذ من الفعل بَقَط فـ «بقط الشيء» فرقه. والبقط: أن تعطى الجنة على الثلث، فيكون معناه على هذا: بعض ما في أيدي النوبة<sup>(٢٠)</sup>.

وأما الذين يرون أنها غير عربية فقد اختلفوا في أصلها، فقيل إنها ترجع إلى لفظ مشتق من أصلين: الأول لاتيني يوناني الأصل وهو Pactum ومعناها الاتفاق والمواعدة. والثاني مصري قديم وهو - باق - ومعناها الضريبة التي تدفع عبثاً<sup>(٢١)</sup>.

وقال آخرون: إنها كلمة «فرعونية» قديمة وهي Pakt، وتعني العهد والمواعدة<sup>(٢٢)</sup>. في حين ترد بمعنى فرعوني قديم آخر هو العبد<sup>(٢٣)</sup>.

أما المعنى الاصطلاحي في هذا البحث فهو «ما يُقبَض من سبي النوبة في كل عام ويحمل إلى مصر ضريبة عنهم»<sup>(٢٤)</sup>.

### نصوص المعاهدة كما روتها المصادر التاريخية:

إن أهم ما يلفت نظر الباحث المدقق في نصوص المعاهدة هو مدى التباين الكبير بين هذه النصوص، وقد أكد هذا التباين الخلاف الواسع بين هذه الروايات من حيث عدد السبي الذي يجب أن تؤديه النوبة إلى ولاية المسلمين في مصر، ومن حيث كمية المواد الغذائية الواجب أداؤها من قبل المسلمين للنوبة ونوعية هذه الأغذية، والإشارة إلى المسجد الذي أسسه المسلمون بدُنْقَلَة، وإلزام النوبة بحفظه وكنسه، فهل بني هذا المسجد قبل المعاهدة؟ وكيف تم ذلك؟ إضافة إلى الاختلاف في بعض الشروط الأخرى، ومثلما اختلف المؤرخون في نصوص المعاهدة اختلف الفقهاء المسلمون حول ماهيتها، فهل تُعدُّ صلحاً كما جرت العادة في الفتوح الإسلامية أم لا؟ وهل يعامل النوبيون معاملة أهل الصلح من حيث عدم جواز شراء رقيقهم؟ أو يعاملون معاملة خاصة تجيز أخذ السبي وشراء الرقيق منهم؟.

وقد أورد عدد من المؤرخين والجغرافيين<sup>(٢٥)</sup> روايات حول المعاهدة فيما سجلوه ونقلوه لنا يستند بعضهم هذه الروايات إلى رواية يسميهم ويعرفهم، ويذكرها آخرون روايات مجردة دون إسنادها إلى راوية بعينه، في حين نقل آخرون روايات المتصدين من المؤرخين فكان تكراراً لم يضيف جديداً لنصوص المعاهدة.

فلكل ذلك الاضطراب الذي لازم نصوص المعاهدة ورواياتها، كان لا بد من أفراد تلك النصوص بالدراسة والتحليل والموازنة للوصول للحقيقة أو لما هو أقرب منها بعد إعمال

النظر في مسار تطبيقها في الواقع التاريخي، وتسلسل الأحداث التاريخية، وهو يقيناً ليس أمراً سهلاً ولا ميسوراً، لأن ما وصلنا من تلك الروايات القرية من زمان ومكان توقيع المعاهدة لم يصلنا كاملاً ومفصلاً تفصيلاً دقيقاً تسهل معه الدراسة والاستنتاج، عدا رواية المقرئ نص المعاهدة كاملاً فقد اعتبره المؤرخون نصاً أساساً في أمر المعاهدة، عل الرغم من أن المقرئ يُعد مؤرخاً متأخراً إذ إنه من مؤرخي القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، لكنه المؤرخ الوحيد الذي انفرد بذكر نص المعاهدة كاملاً غير منقوص.

لذلك ستقتصر الدراسة هنا على الموازنة والتحليل لروايات أربعة<sup>(٢٦)</sup> من أشهر مؤرخي القرون الثلاثة الأولى للهجرة النبوية الشريفة، تناولوا نصوصاً من المعاهدة، وأوردوها في كتاباتهم التي وصلت إلينا وهم:

١ - ابن عبد الحكم: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت ٢٥٧هـ / ٨٧١م).

٢ - البلاذري: أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٧م).

٣ - الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ / ٩٣٢م).

٤ - المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الحسين (ت ٣٤٦هـ / ٩٣٢م)

إضافة للمقرئ الذي يُعد مؤرخاً متأخراً - كما سبق ذكره - وبالرغم من ذلك فإنه قد انفرد بذكر نص المعاهدة الكامل.

**أولاً - روايات ابن عبد الحكم<sup>(٢٧)</sup> في كتابه (فتوح مصر والمغرب)،**

أورد ابن عبد الحكم أربع روايات عن هذه المعاهدة، وهي:

□ الرواية الأولى:

«قال ابن أبي حبيب في حديثه: إن عبد الله صالحهم على هدنة بينهم على ألا يغزوه ولا يغزو النوبة المسلمين، وأن النوبة يؤدون كل سنة كذا وكذا رأساً من السبي، وأن المسلمين يؤدون إليهم من القمح كذا وكذا ومن العدس كذا وكذا في كل سنة»<sup>(٢٨)</sup>.

وبدراسة هذه الرواية يمكن أن نستخلص منها الآتي:

١ - أن الأمر كان هدنة على ألا يغزو طرف الطرف الآخر.

٢ - أن يدفع النوبة أعداداً من السبي لم تحدد الرواية.

٣ - أن يدفع لهم المسلمون كميات من القمح والعدس لم تحددها الرواية أيضاً .

٤ - أن هذا التبادل يتم سنوياً بين الطرفين .

#### □ الرواية الثانية:

«قال ابن أبي حبيب: وليس بينهم وبين أهل مصر عهد ولا ميثاق إنما هي هدنة أمان بعضنا من بعض» (٢٩).

ومنها نستخلص أن الأمر الذي بين الطرفين هدنة، فلا عهد هناك ولا ميثاق .

#### □ الرواية الثالثة:

قال: «وكان الذي صولح عليه النوبة كما ذكر بعض مشايخ أهل مصر على ثلاثمائة رأس وستين رأساً في كل سنة، ويقال بل على أربعمائة رأس في كل سنة، منها لفيء المسلمين ثلاثمائة رأس وستون رأساً ولولاي البلد أربعون رأساً، قال: فزعم بعض المشايخ أن منها سبع عشرة مريضاً ثم انصرف عبد الله بن سعد عنهم» (٣٠).

ومن هذه الرواية نخرج بالآتي:

١ - أن عدد السبي ٣٦٠ أو ٤٠٠ سنوياً .

٢ - أن للولاي بمصر ٤٠ رأساً من غير ما سبق .

٣ - أن يكون فيها ١٧ مريضاً .

#### □ الرواية الرابعة:

قال: «وزعم غيره من المشايخ أنه لا سنة للنوبة على المسلمين، وأنهم في أول عام بالقبط أهدوا لعمرو بن العاص أربعين رأساً فكره أن يقبل منهم، فرد ذلك على عظيم من عظماء القبط يقال له نستوقس وهو القيم لهم فيها، فباع ذلك واشترى لهم جهازاً، فاحتجوا بذلك أن عمراً بعث إليهم القمح والحبل» (٣١).

ونستخلص من هذه الرواية أنه لا سنة للنوبة على المسلمين، أما القمح والحبل التي يحتجون بها فإن الذي اشتراها هم هو نستوقس عظيم القبط بحسب ما وردت الإشارة إليه .  
وبدراسة نصوص روايات ابن عبد الحكم هذه وموازنتها يمكننا أن نستخلص منها ما

يأتي:

١ - أن الأمر بين الطرفين الإسلامي والنوبي كان هدنة أمان على ألا يغزو طرف منهما الطرف الآخر.

٢ - أن على النوبة دفع ٣٦٠ رأساً، أو ٤٠٠ رأس سنوياً لولاة المسلمين في مصر، منها سبع عشرة مريضاً.

٣ - أنه لا سُنة للنوبة على المسلمين، أما ما قدم ضم في عهد عمرو بن العاص، فهو أمر لا علاقة له بالبط، إذ إنه وقع إبان ولاية عبد الله بن سعد بن أبي السرح.

ثانياً - روايات البلاذري<sup>(٣٢)</sup> في كتابه (فتوح البلدان)،

أورد البلاذري أربع روايات وهي:

#### □ الرواية الأولى:

«حدثني محمد بن سعد، قال: حدثني محمد بن عمر الواقدي عن الوليد بن كثير عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير، قال: لما فتح المسلمون مصر... حتى ولي مصر عبد الله ابن سعد بن أبي سرح فسأله الصلح والموادة، فأجابهم إلى ذلك على غير جزية، لكن على هدنة ثلاثمائة رأس كل سنة، وعلى أن يهدي المسلمون إليهم طعاماً بقدر ذلك»<sup>(٣٣)</sup>.

وبدراسة هذه الرواية يمكن أن نستخلص منها:

١ - أن الأمر بين الطرفين هدنة على غير جزية.

٢ - أن يدفع النوبة ٣٠٠ رأس سنوياً للمسلمين.

٣ - وأن يهدي لهم المسلمون طعاماً.

#### □ الرواية الثانية:

«عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: حدثنا عبد الله بن صالح بن خيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال: ليس بيننا وبين الأسود عهد ولا ميثاق إنما هي هدنة بيتنا وبينهم على أن نعطيهم شيئاً من قمح وعديس ويعطوننا رقيقاً، فلا بأس بشراء رقيقهم منهم أو من غيرهم»<sup>(٣٤)</sup>.

ونخرج من هذه الرواية بما يلي:

- ١ - أن الأمر كان هدنة بين الطرفين .
- ٢ - أن يعطي المسلمون النوبة قمحاً وعدساً لم يُحدّد كميته .
- ٣ - أن يعطي النوبة المسلمين رقيقاً لم يُحدّد عدده .

#### □ الرواية الثالثة:

«عن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد قال : إنما الصلح بيننا وبين النوبة على ألا نقاتلهم ولا يقاتلونا ، وأن يعطونا رقيقاً ونعطيهم بقدر ذلك طعاماً ، فإن باعوا نساءهم لم أر بذلك بأساً أن يشتري» (٣٥) .

ونستخلص من هذه الرواية ما يلي :

- ١ - أن الصلح بين الطرفين على عدم الاعتداء .
- ٢ - أن يعطي النوبة المسلمين رقيقاً لم يُحدّد عدده .
- ٣ - أن يعطي المسلمون النوبة طعاماً لم يُحدّد نوعه ولا كميته .

#### □ الرواية الرابعة:

«ومن رواية أبي البحري وغيره أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح صالح النوبة على أن يهدوا إليه في السنة أربع مائة رأس يجمعونها ويأخذون بها طعاماً ، وكان المهدي أمير المؤمنين أمر بالزام النوبة في كل سنة ثلاثمائة رأس وستين رأساً وزرافة ، على أن يُعطوا قمحاً وخلا وخرّاً وثياباً وفرشاً أو قيمته» (٣٦) .

ونخرج من هذه الرواية بما يلي :

- ١ - أن يدفع النوبة للمسلمين ٤٠٠ رأس من السي .
  - ٢ - أن يهدي المسلمون للنوبة طعاماً لم تُحدّد كميته .
  - ٣ - أن تعديلاً قد جرى على الـ ٤٠٠ رأس لتصبح ٣٦٠ رأساً فقط .
- بدراسة روايات البلاذري الأربع هذه ، وما استخلص منها يمكن الخروج بعدد من النقاط التي تشكل نصوص المعاهدة بحسب رواياته المذكورة ، وهي :
- ١ - أن الأمر الذي وقع بين المسلمين والنوبة كان هدنة أمان .
  - ٢ - اتفقت الروايات في دفع النوبة للمسلمين عدداً من السي لكنها اختلفت في عدد



تلك الرؤوس .

٣ - أن يعطيهم المسلمون طعاماً من قمح وعدس لم تقدر كميانه .

٤ - أن يكون ذلك سنوياً .

٥ - ملاحظة تدخل الخلفاء العباسيين في تحديد عدد السبي وشروط المعاهدة .

ثالثاً - روايات الطبري<sup>(٣٧)</sup> في كتابه (تاريخ الأمم والملوك)،

أورد الطبري رواية واحدة عن المعاهدة وهي : «حدثني علي بن سهل ، قال : الوليد بن مسلم قال : أخبرني ابن خبيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن المسلمين لما فتحوا مصر غزوا نوبة مصر . فلما وُلِّيَ عبد الله بن سعد بن أبي السرح مصر - ولاه إياها عثمان بن عفان - رضي الله عنه - صالحهم على هدية عدة رؤوس منهم يؤدونها إلى المسلمين في كل سنة ، ويهدي إليهم المسلمون في كل سنة طعاماً مسمى وكسوة ونحو ذلك»<sup>(٣٨)</sup> .

وبدراسة هذه الرواية نخرج منها بما يلي :

١ - أن الصلح تم على أن يهدي النوبة للمسلمين عدة رؤوس من السبي لم يحدد عددها

في كل عام .

٢ - ويهدي لهم المسلمون طعاماً وكسوة دون تحديد نوعها ولا كمها .

ويفيد الطبري بذكره أن ذلك الصلح قد أمضاه الخليفة الراشد «عثمان ومن بعده الولاة والأمراء ، وأقره عمر بن عبد العزيز، نظراً منه للمسلمين وإيقاظ عليهم»<sup>(٣٩)</sup> .

رابعاً - روايات المسعودي<sup>(٤٠)</sup> في كتابه (مروج الذهب ومعادن الجوهر)،

أورد المسعودي رواية واحدة عن المعاهدة وهي : «وليها - أي مصر - عبد الله بن سعد فصالحهم على رؤوس معلومة من السبي مما يسيبها هذا الملك المجاور للمسلمين من غيرهم من بلاد النوبة المقدم ذكره فيما سلف من صدر هذا الكتاب ، المدعو بملك مريس وغيرها من أرض النوبة ، فصار ما قبض من السبي سنة جارية في كل سنة إلى هذه الغاية يحمل إلى صاحب مصر ويُدعى هذا السبي بأرض مصر والنوبة باليقط ، وعدد ذلك ثلاثمائة وخمس وستون رأساً ، وأداء رسياً على عدد أيام السنة ، هذا لبيت مال المسلمين بشرط الهدنة بينهم وبين النوبة ، وللأمير بمصر غير ما ذكرنا من عدد السبي أربعون رأساً

ولنائبه المقيم بأسوان المجاورة لأرض النوبة، وهو المتولي بقبض السبي عشرون رأساً غير الأربعين، وللحاكم المقيم بأسوان الذي يحضر مع أمير أسوان لقبض السبي خمسة رؤوس غير العشرين التي يقبضها الأمير ولائني عشر شاهداً عدولاً من أهل أسوان يحضرون مع الحاكم لقبض البقط اثنا عشر رأساً من السبي على حسب ما جرى به الرسم في صدر بدء إيقاع الهدنة بين المسلمين والنوبة<sup>(٤١)</sup>.

وبدراسة رواية السعودي هذه نلاحظ أنها تختلف عن غيرها من روايات المؤرخين الآخرين بما حوته من تفصيلات أدق عن أعداد السبي المقرر سنوياً، وكمية المواد الغذائية التي يرسلها المسلمون للنوبة مقابل السبي المذكور، ويمكن تلخيص هذه الرواية في الآتي:

- ١ - أن الأمر كان هدنة بين الطرفين.
- ٢ - وأن الهدنة مشروطة بدفع النوبة ٣٦٥ رأساً من السبي للمسلمين.
- ٣ - أن يتم ذلك سنوياً.
- ٤ - أن هناك أعداداً أخرى من الرقيق تدفع لكل من أمير مصر ٤٠ رأساً، ونائبه بأسوان ٢٠ رأساً، وللحاكم ٥ رؤوس، ورأساً لكل من الاثنى عشر شاهداً الذين يحضرون مراسيم التسليم والتسلم.

وبموازنة ودراسة ما استخلصه كل من المؤرخين الأربعة مع روايات غيره يمكن الخروج بعدد من النقاط تشكل صورة قريية للمبادئ العامة للعهد الذي تم توقيعه والاتفاق عليه بين الطرفين الإسلامي والنوبي، وتتمثل في الآتي:

- ١ - أن الأمر الذي تم توقيعه بين الطرفين كان صلحاً أو هدنة أمان.
- ٢ - أن على النوبة دفع عدد من الرؤوس يختلف في تحديد عددها، ففي رواية ٣٠٠ وفي أخرى ٣٦٠ وفي ثالثة ٤٠٠ رأس من السبي لولاة المسلمين في مصر.
- ٣ - على المسلمين أن يهدوا للنوبة طعاماً من قمح وعدس إضافة لبعض الفرش والكسوة لم تحدد كميتها.
- ٤ - أن يكون ذلك سنوياً.

نص القريزي<sup>(٤٢)</sup>:

«عهد من الأمير عبد الله بن سعد بن أبي السرح لعظيم النوبة وجميع أهل مملكته،

عهد عقده على الكبير والصغير وبين المسلمين من جاورهم من أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة : إنكم معاشر النوبة آمنون بأمان الله وأمان رسوله محمد النبي ﷺ ، ألا نحاربكم ولا نتصب لكم حرباً ، ولا نغزوكم ما أقمت على الشرائط التي بيننا وبينكم ، على أن تدخلوا بلدنا مجتازين غير مقيمين فيه ، وعليكم حفظ من نزل بلادكم أو يطرفه من مسلم أو معاهد حتى يخرج عنكم ، وأن عليكم رد كل أبق خرج إليكم من عبيد المسلمين حتى تردوه إلى أرض الإسلام ولا تستميلوا عليه ولا تمنعوا منه .

وعليكم حفظ المسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم ولا تمنعوا منه مصلباً ولا تعرضوا لمسلم قصده وجاور فيه إلى أن ينصرف عنه ، وعليكم كنسه وإسراجه وتكرمه .

وعليكم في كل سنة ثلاثمائة وستون رأساً ، تدفعونها إلى إمام المسلمين من أوساط رقيق بلادكم غير الميعب يكون فيها ذكراً وإناث ، ليس فيها شيخ هرم ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ الحلم ، تدفعون ذلك إلى والي أسوان وليس على مسلم دفع عدو عرض لكم ولا منعه عنكم من حد أرض غلوة إلى أرض أسوان .

فإن أنتم آوئتم عبداً لمسلم أو قتلتم مسلماً أو معاهداً أو عرضتم للمسجد الذي ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم بهدم ، أو منعتم شيئاً من الثلاثمائة رأس والستين رأساً برئت منكم هذه الهدنة والأمان وعدنا نحن وأنتم على سواء حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين .

علينا بذلك عهد الله وميثاقه وذمة رسول الله محمد ﷺ ، ولنا عليكم بذلك أعظم ما تدينون به من ذمة المسيح وذمة الخواريين وذمة من تعظمونه من أهل دينكم وملنكم . الله الشاهد بيننا وبينكم على ذلك .

كتبه عمر بن شرحبيل في رمضان سنة إحدى وثلاثين<sup>(١٣)</sup> .

ويمكن تلخيص هذه الرواية في النقاط الرئيسة التالية :

- ١ - أن يدفع النوبيون لبيت مال المسلمين ٣٦٠ رأساً من الرقيق .
- ٢ - وأن يكون ذلك سنوياً .
- ٣ - أن يدخل رعايا كل طرف بلد الطرف الآخر دون الإقامة فيها .
- ٤ - على النوبة حفظ كل مسلم يدخل بلادهم لأي غرض حتى يغادروها .

- ٥ - أن يرد النوبيون على المسلمين كل من يهرب إليهم من عبيدهم .
  - ٦ - على النوبة الحفاظ على المسجد الذي بناه المسلمون بفناء مدينة دنقلة ، وإكرام هذا المسجد وإنارته .
  - ٧ - الطرف الإسلامي غير ملزم بالدفاع عن النوبة إذا هاجمها عدو خارجي من أي جهة كان .
  - ٨ - إذا نقض النوبة أيها من الشروط المسبقة فالمسلمون في حلٍّ من الالتزام بالمعاهدة ، وينودها ، وليس للنوبة عهد بعدها ولا أمان .
- ويبدو من الموازنة بين ما ورد في هذه الوثيقة التي أوردها المقرئزي وبين ما أورده المؤرخون الأربعة أن هناك توافقاً في بعض المعلومات من حيث نصها على الهدنة والأمان ، وعدم ذكر أي التزام مكتوب مع المسلمين بدفع كمية من الطعام إلى النوبيين وأنه لا سُنّة للنوبة على المسلمين ، ويظهر أن ذلك الأمر كان تقديراً خاصاً من عبد الله بن سعد حين شكّاه ملك النوبة حاجة بلاده للقمح والعدس وخلافها ، ووفى بعده الولاة بها سنه لهم عبد الله من عطاء ، ومع مرور الزمن أصبح رسماً يأخذه النوبيون عند دفع البقط كل سنة .
- أما الاختلاف في عدد السبي الذي يُلاحظ بين ما أورده هؤلاء المؤرخون الأربعة ، وبين ما أثبتته نص المقرئزي - بل أحياناً بين روايات المؤرخ الواحد - فسيبه أن المسلمين وسكان مصر من أهل الذمة كانوا يستغلون الفرصة السنوية لتبادل البقط فيذهبون إلى بلدة القصر حيث يتبادلون التجارة مع النوبيين مما حدا ببعض المؤرخين إلى الخلط بين بنود الاتفاق وبين المبادلات التجارية الحرة ، إضافة لذلك فقد أثبت سير الحوادث في العصور التالية أن التطبيق الفعلي للمعاهدة من حيث أعداد السبي وكميات المواد الغذائية التي يهديها المسلمون للنوبة - وعلى وجه التحديد في عصر المهاليك - كانت تختلف من وقت لآخر طبقاً لعوامل عدة أهمها :
- ١ - مسار العلاقة بين البلدين .
  - ٢ - رغبة الخليفة عندما يرفع إليه أمر يتعلق باتفاق البقط .
  - ٣ - رغبة والي مصر وغيره من الموظفين المسلمين المكلفين بتنفيذ الاتفاق ، مثل والي

أسوان وأعوانه .

٤ - الحالة السياسية في بلاد الخلافة الإسلامية عامة، ومصر خاصة .

٥ - الحالة الاقتصادية والسياسية في بلاد النوبة .

أما الرواية التي أوردت الحُمر على اعتبار أنها جزء مما يدفعه المسلمون للنوبة<sup>(١٤١)</sup>، فقد اختلف الأمر بالنسبة لروايتها بين البقط وبين المبادلات التجارية، وتداول السلع بين التجار الأقباط والتجار النوبة على النحو الذي ذكرنا فظنوها ضمن التزام المسلمين نحو النوبة . بيد أن المصادر - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - قد ذكرت أن الخليفة عثمان بن عفان وبعض ولاية المسلمين من بعده قد أقرروا هذا الصلح وباركوه، فهل يعقل أن يقر هؤلاء بمعاهدة تتضمن إرسال الحُمر من قبل المسلمين للنوبة أو لغيرهم؟

إضافة لذلك نجد أن هذا الأمر لم ترد الإشارة إليه في نص المقرئ الذي أورده في شأن المعاهدة وهو نص فيصل حكم .

غير أنه من الملاحظ من خلال هذه الموازنة أن المقرئ هو المؤرخ الوحيد بين أولئك المؤرخين الذي أورد أمر المسجد هذا، وإلزام النوبة بحفظه وإسراجه وتكرمه .

على أن هذا الاختلاف حول عدد من بنود المعاهدة لم يقف عند المؤرخين ورواياتهم فحسب، بل انسحب كذلك على الفقهاء، فتباينت آراؤهم في ماهية هذه المعاهدة وتعريفها، فهل ما جرى يعد صلحاً كما أشارت بعض النصوص لذلك، وكما جرى في الفتح الإسلامي للمناطق والبلدان الأخرى أو لا؟ وهل يعامل النوبيون معاملة أهل الصلح من حيث عدم جواز شراء رقيقهم؟ أو يعاملون معاملة خاصة تميز أخذ السبي، وشراء الرقيق منهم؟

لقد عدَّ فقهاء المدينة - وعلى رأسهم الإمام مالك بن أنس - «أن أرض النوبة إلى حد علوة صلح، وكان لا يبيح شراء رقيقهم»<sup>(١٤٢)</sup> . في حين يرى فقهاء العراق أن «ما جرى بين المسلمين والنوبة مودعة، ومنعوا شراء رقيقهم لأن أحكام المودعة في نظرهم أمان، والأمان لا يبيح الاسترقاق»<sup>(١٤٣)</sup> وهذا رأي مخالف لأراء الفقهاء المصريين الذين فسروا الأمان بأنه عدم اعتداء من الناحية الحربية فقط، وبناء على ذلك لم يعدوا اتفاق النوبة صلحاً بل

عدوه هدنة، وفي ذلك يقول يزيد بن أبي حبيب: «ليس بينهم - أي النوبة - وبين أهل مصر عهد ولا ميثاق، إنها هدنة أمان بعضنا من بعض ولا بأس أن يُشترى رقيقهم منهم، أو من غيرهم»<sup>(١٧)</sup>، وقال الليث بن سعد رداً على مالك بن أنس: «نحن أعرف بأرض النوبة من مالك بن أنس، إنها صولخوا على ألا نغزوهم ولا نمنع منهم عدواً، فما استرقه ممتلكهم، أو غزاه بعضهم بعضاً فثراؤه جائز، وما استرقه بغاة المسلمين وسراقهم فغير جائز»<sup>(١٨)</sup>.

«وكان أصحاب الليث من فقهاء مصر مثل عبد الله بن الحكم وعبد الله بن وهب وغيرهم»<sup>(١٩)</sup> يرون في هذا الأمر مثلاً يرى الليث، خلافاً لما يراه مالك بن أنس، بل «كان عند جماعة منهم جوار نوبيات لفرشهم»<sup>(٢٠)</sup> بيد أنهم كانوا «يتنافسون في أثمانهن ويتخذونهم أمهات أولاد لطيب متعتهن ونفاسة حسنهن»<sup>(٢١)</sup>، حتى إن ثمن الجارية منهن ليلغ ثلاثمائة دينار أو أكثر من ذلك»<sup>(٢٢)</sup>.

ومن المحتمل أن الفقهاء المصريين كانوا مدفوعين في آرائهم بعاملين: الأول - خبرتهم بالنوبة ومعرفتهم الوثيقة بما اتفق عليه بين المسلمين وبين النوبيين. أما العامل الثاني فهو التعبير عن مصالح المسلمين في مصر، إذ إن عدم كونه صلحاً يعطي المسلمين والمعاهدتين في مصر الحرية في التجارة وشراء الرقيق من أهل النوبة مما تكون له آثاره الإيجابية في مستقبل انتشار الإسلام بين النوبيين، وفي مستقبل العلاقة بين البلدين.

أما ما كان يراه ابن خلدون من أن البقط كان جزية فهو أمر غير صحيح، إذ إن الجزية نوع من العقود والمعاهدات يعقدها ولاية أمر المسلمين لأهل الذمة، وهم الذين دخلوا في سلطان المسلمين، وارتضوا حكمهم مثل العقد الذي عقده الرسول ﷺ لتصارى نجران<sup>(٢٣)</sup>، والأمان الذي عقده لأمير إيالة النصراني<sup>(٢٤)</sup>، أما دفع الجزية فإنه يكون على أساسين: التأمين ضد الأعداء، والتمتع بالمرافق العامة.

أما في حالة معاهدة البقط فإن هناك روايات أشارت إلى أن المسلمين أهدوا - في المقابل - النوبة قمحاً وشعيراً وغيرهما، والجزية لا مقابل لها فهي قدر معلوم من المال يفرض على الرؤوس<sup>(٢٥)</sup>.

وعلى كل فإنه بعد التدقيق في نصوص الاتفاقية والموازنة بين هذه الروايات الأربع وبين نص المقريري وتحليلها جميعاً، فإن الباحث - رغم التناقض الموجود في بعض الروايات - يستطيع استخلاص عدد من النقاط والحقائق اتفقت عليها هذه الروايات المختلفة، يمكن عدّها الخطوط العامة الرئيسة للمعاهدة الموقعة بين المسلمين والنوبة في تلك الفترة المبكرة ويمكن إجمالها فيما يلي :

- ١ - الهدنة والأمان من الحرب بين الطرفين .
  - ٢ - أن يدخل رعايا كل طرف بلد الطرف الآخر مجتازين غير مقيمين (ومعنى هذا المحافظة على استمرار التجارة بين مصر والنوبة) .
  - ٣ - حماية كل مسلم أو معاهد يدخل النوبة حتى يخرج منها .
  - ٤ - على النوبيين أن يردوا إلى والي مصر كل مسلم منشق أو ذمي خارج على طاعة المسلمين .
  - ٥ - على النوبيين حفظ المسجد الذي ابتناه المسلمون بدنقلة ، ولا يمتعون منه مصلياً ، وعليهم كنسه وإسراجه وتكرمه .
  - ٦ - أن يدفع النوبيين سنوياً ٣٦٠ رأساً من السبي للمسلمين ويتم تسليمهم تحت إشراف والي أسوان .
  - ٧ - أن يقدم المسلمون بعض الخبواب والأطعمة - هدية وليست شرطاً ملزماً - للنوبة .
- ويظهر من سير الحوادث في العصور التالية أن المبادئ الأساسية لهذه المعاهدة ظلت محترمة من قبل الفريقين لفترات طويلة ، فقد استفاد الطرفان منها في نواح عديدة ، فالمسلمون ضمنوا عدم اعتداء النوبيين على حدودهم الجنوبية ، مما أتاح لهم فرص التركيز على جبهات أخرى في البحر المتوسط وفي شمال أفريقيا ، كما استفادوا من استمرار التجارة بين مصر وبلاد النوبة ، ومهد الاتفاق الطريق لهجرة القبائل العربية عبر المسالك المختلفة ، وعبر قوافل التجارة فانسابت الدعوة ، والثقافة ، واللغة مع هذه الهجرات ، كذلك فإن النوبيين بدورهم استفادوا من الاتفاق مع المسلمين إذ ضمنوا عدم غزو بلادهم وفتحها وإخضاعها للحكم الإسلامي المباشر ، وبذلك حافظوا من الناحية الرسمية على

دينهم وتقاليدهم المحلية لقرون عدة، ليس هذا فحسب بل أتاح الاتفاق لهم فرصة لمقارعة أعدائهم أصحاب مملكة علوة في الجنوب وقبائل الجبّة في الشرق، إضافة إلى ذلك فإنه من المتوقع أن يكون استمرار التجارة بينهم وبين مصر الإسلامية قد وفر لهم بعض ما يحتاجونه من المواد الغذائية وأنواع الأكسية، وقد بقيت العلاقات سلمية بين مصر الإسلامية والنوبة لقرون عدة وذلك بما ضمته الاتفاقية من مصالح للطرفين، على الرغم من بروز خلافات محدودة من وقت لآخر لكنها لم تؤثر على جوهر العلاقة بين الفريقين.

ويظهر من مسار العلاقة بين الطرفين أن النوبيين حاولوا جهدهم الوفاء بمعهدهم تجاه المسلمين حتى وصفهم بعض المؤرخين العرب بأنهم أهل «كف ووفاء وحسن عهد»<sup>(٥٦)</sup> ولعل هذه الصفات كانت السبب في ظهور بعض الأحاديث التي تمتدح النوبيين وتحض على حسن معاملتهم والبر بهم، كما أوردت ذلك بعض المصادر التاريخية وذكرت أنها أحاديث منسوبة إلى النبي ﷺ، منها: «من لم يكن له أخ فليأخذ أخاً من النوبة»، وفي رواية «أخاً نوبياً»، ومنها كذلك «خير سبيكم النوبة»<sup>(٥٧)</sup>.

#### مكان تبادل البقط،

يتوهم بعض الدارسين أن مدينة أسوان هي المكان الذي يتم فيه تبادل البقط وذلك استناداً إلى موقع أسوان كآخر ثغر من ثغور المسلمين في جنوب مصر، حيث ذكرت بعض المصادر أن تسليم البقط يتم في مكان يقع بين الحدود المشتركة بين مصر والنوبة، ومدينة أسوان هي أولى مدن الإسلام مما يلي النوبة<sup>(٥٨)</sup>، إضافة إلى أن نص المعاهدة الذي أورده المقرئ قد ألزم النوبيين تسليم ما عليهم من بقط إلى والي أسوان<sup>(٥٩)</sup> وفي بعض الأحيان التي لا يتيسر فيها لوالي أسوان تسليمه، يتسلمه عنه نائب الوالي المقيم بأسوان، والذي له حظه من هذا البقط وللحاكم بها أيضاً نصيبه وللاثني عشر شاهداً - حين تسليم البقط - أيضاً نصيبهم من السبي<sup>(٦٠)</sup>.

هذا إضافة إلى شهرة مدينة أسوان بوصفها مركزاً تجارياً وأمنياً مهماً للدولة الإسلامية لإشرافها على حدودها الجنوبية، وقد ازدادت شهرتها بعد أن افتتحها عبد الله بن سعد بن أبي السرح سنة ٣١ هـ وضمها لولايتهم<sup>(٦١)</sup>، وقد أشكل ذلك الأمر على بعض هؤلاء فحسبوا



أن مكان تسليم البقط هو أسوان، والصحيح أن مكان تسليمه هو مدينة القصر<sup>(٦٢)</sup>، التي تعد آخر بلدة من أعمال المسلمين، وأول بلدة من أعمال النوبة وتقع على مسافة خمسة أميال أو ستة أميال من مدينة أسوان<sup>(٦٣)</sup> ويبدو أن قريبا من مدينة أسوان على هذا النحو هو السبب في ظن بعض الدارسين أن أسوان هي مكان تبادل البقط إضافة إلى أن مدينة القصر لم تكن لها شهرة مدينة أسوان بحسب ما سبق ذكره.

ويبدو أن المنطقة التي تقع مدينة القصر ضمن حدودها تفرض عليها إجراءات أمنية مشددة من قبل النوبة، يقوم بالإشراف على ذلك صاحب الجبل فلا يمكن تجاوزها والعبور منها لمنطقة الحدود النوبة إلا بتصريح منه<sup>(٦٤)</sup>.

ويرى أحد المؤرخين المحدثين أن القصر ليس مدينة أو قرية وإنما هو بناء ضخم عرف بقصر الجزية<sup>(٦٥)</sup>.

ومما ذكرته الروايات من حضور الوالي، أو أمير أسوان وحاكمها واثنى عشر شاهداً من العدول من أسوان<sup>(٦٦)</sup>، ومن طرف النوبة حضور ثقات الملك أو من يمثله، يبدو من ذلك أن تسليم البقط كان يتم وفق بروتوكولات (مراسيم) معينة يتم الإعداد لها قبل وقت كاف، ويروي أحد المؤرخين المحدثين<sup>(٦٧)</sup> أن «أمير أسوان كان يقبل في هذا اليوم في موكب ضخم على سهوات الجياد، يسير عن يمينه قاضيه، وعن يساره حاكم أسوان ومن خلفه اثنا عشر شيخاً عربياً، تليهم كوكبة من الفرسان تحمل السيوف والدروع ومن الطرف الآخر يخرج (صاحب الجبل) - وهو لقب الحاكم النوبي على المنطقة - «ليقرأ باللغة اليونانية شيئاً مكتوباً في صحيفة من جريد النخل وإلى جواره ترجمان ينقل ما يقوله للعربية، وهو يُعَدُّ ما التزموا به، وأحضره وفاة بعهدهم للمسلمين»<sup>(٦٨)</sup>.

ويبدو أن هذا الموسم - موسم تسليم البقط - أصبح فرصة تتيح للطرفين التفاوض والتشاور فيما يهمهما من القضايا والمشكلات المشتركة، كما يبدو أنها أضحت فرصة يستغلها التجار المسلمون والنوبة لعقد صفقاتهم التجارية وعرض ما معهم من سلع وبضائع ربما حفظت لترويجها في هذا الموسم.

ويتضح من مسار الأحداث وتسلسلها أن النوبة في غالب علاقاتها مع ولاية المسلمين

في مصر ظلت تلتزم ما عليها من بقط، وعهود، الأمر الذي جعل بعض المؤرخين المسلمين يصفهم بأنهم أهل كَفٍّ ووفاء، وحسن عهد<sup>(٦٩)</sup>.

#### انقطاع البقط، أسبابه ونتائجه

استمرت المعاهدة بين ولاية المسلمين في مصر وبين ملوك النوبة بحرص من الطرفين لتنظيم العلاقة بينهما، فانسابت مواكب التجار بين البلدين بعد تأمين الحدود وحماية الطرق التجارية من قطاع الطرق، وقد كان حرص ولاية المسلمين على إنفاذ المعاهدة ومسكهم بشروطها حرصاً قوياً، ذلك لما تعنيه من بسط للتفوذ والسيادة على تلك الجهات ولو من الناحية الاسمية فقط، إضافة إلى إدراكهم لما سيقوم به التجار والأفراد الذين كفلت لهم المعاهدة حق الأمن والتوغل في أعماق بلاد النوبة، أيضاً حرص النوبيون عليها لأنها ضمنت لهم عدم غزو المسلمين بلادهم، وفتحها، وإخضاعها للحكم الإسلامي المباشر، كذلك أتاحت لهم فرصة التصرغ لأعدائهم في الجنوب حيث دولة علوة، وفي الشرق حيث قبائل البجاة، الذين كثيراً ما كانوا يغيرون على أراضي النوبة فيعيشون فيها سلباً ونهباً وفساداً.

إلا أن هناك بعض العوامل ظلت تتحكم في مسار تنفيذ المعاهدة والالتزام بينودها من قبل الطرفين تلخص في الآتي:

- ١ - تأخر تسليم وأداء البقط من قبل النوبة.
- ٢ - حالة الإدارة في مصر، فقد كان النوبة يتمردون على التزامهم هذا كلما لمسوا ضعفاً في الإدارة المصرية، أو اضطراباً في الجبهة الداخلية للدولة الإسلامية.
- ٣ - حالة النوبة الاقتصادية والعسكرية، فكانت النوبة كلما أحست تحسناً في أوضاعها الاقتصادية، وقوة في المجال العسكري ثمرت على دفع البقط وعبرت عن ذلك بقطعه، وبشن الغارات على جنوب مصر بعامة، وعلى مدينة أسوان بخاصة.
- وإزاء ذلك التمرد على بنود المعاهدة كانت الدولة في مصر تتخذ عدداً من الأساليب والوسائل لرد النوبة إلى دفع البقط والتزام المعاهدة.
- ومن تلك الوسائل الحملات العسكرية والتجريدات القوية، ومنها كذلك إرسال

الرسول والبعوث للملك النوبة وربما الاكتفاء أحياناً بإرسال الكتب والرسائل لتذكير النوبة بما عليهم من بقط ولقت أنظارهم إلى ما يترتب عليه هذا التأخير، مثلما فعل الخليفة العباسي المعتصم حين أرسل كتاباً لملك النوبة يطلب إليه دفع البقط الذي انقطع قبل أن يحاربه المسلمون، فبعث إليه ملك النوبة ابنه جورج بن زكريا إلى بغداد للتفاوض معه في هذا الشأن<sup>(٧٠)</sup>، ومثلما فعل الفاطميون حين أرسلوا عبد الله بن أحمد بن سليم الأسواني لدنقلة الغرض ذاته<sup>(٧١)</sup>.

ومهما يكن من أمر فقد استمر العمل بالمعاهدة دون أي منازعات منذ ولاية عبد الله بن أبي السرح حتى نهاية العصر الأموي، حيث تذكر إحدى الروايات النصرانية أن النوبيين أغاروا على جنوب مصر عام ١٣٠ هـ في عهد آخر الخلفاء الأمويين، وتدعي الرواية أن الحملة النوبية كانت كبيرة جداً وضمت ١٠٠ ألف فارس، و ١٠٠ ألف جمل، وكان الهدف منها الضغط على المسلمين في مصر لإطلاق سراح البطريك القبطي ميخائيل من السجن<sup>(٧٢)</sup>، وعلى الرغم من ظروف الدولة الإسلامية المضطربة نتيجة الثورة العباسية الناشئة وقتئذٍ، ونتيجة لتفكك الجبهة الداخلية للأمويين، فإن الباحث يشكك كثيراً في مقدرة النوبيين على إعداد حملة بهذا المستوى ذلك نظراً لفقر النوبة، بيد أنه من المستحيل أن يمضي مثل ذلك الحدث الكبير دون أن ترد إشارة له في مصادر التاريخ الإسلامية التي ذكرت عن النوبة ما هو أقل وأدق من ذلك بكثير في تلك الفترة، كذلك فإن الروايتين النصرانيتين اللتين ذكرنا هذه الحملة اختلفتا في تاريخها وفي اسم والي مصر آنذاك<sup>(٧٣)</sup>، على أنه لا يستبعد أن تكون هذه النزاعات اتخذت شكل غارات محدودة، قام بها بعض النوبيين دون أي موافقة أو دعم رسمي من قبل الحكومة النوبية، وتدل الشواهد التاريخية على أن ملوك النوبة قد احترموا في هذه الفترة العقد المبرم بينهم وبين المسلمين رغم تغير الأمر الحاكمة في دار الخلافة، إذ إنه بعد نجاح الثورة العباسية في القضاء على الحكم الأموي هرب عبد الله وعبيد الله ابنا مروان بن محمد آخر خلفاء الدولة الأموية إلى بلاد النوبة طلباً للجوء السياسي، والتقى ملك النوبة ويعد حواراً طويلاً معها، أمرهما بمغادرة البلاد فوراً بعد أن حظيا بالضيافة التقليدية وهي مدة ثلاثة أيام<sup>(٧٤)</sup>.

ويبدو أنه كان هذا الموقف العدائي من النوبة تجاه بقايا الأسرة الأموية الهاربة أثر إيجابي على العلاقات بين الطرفين حتى عهد الخليفة المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ / ٧٧٥ - ٧٨٥ م) حيث ظلت العلاقات بينها في غالبيتها سلمية، وحافظ النوبيون على التزاماتهم السابقة نحو المسلمين، ففي عهد الخليفة المهدي تذكر المصادر أن النوبيين التمسوا من الخليفة أن يخفف عنهم مقدار البقط، لأنهم لم يعودوا قادرين على الحصول على رقيق كساف من أعدائهم فيضطرون أحياناً لأخذ أولادهم لإكمال العدد المقرر الذي التزموا به طبقاً للمعاهدة، وتبين الرواية أن المهدي استجاب لهذا الطلب وأمر أن يؤخذ البقط منهم مرة كل ثلاث سنوات بدلاً منه في كل سنة وتذكر أنهم «قد ادعوا حديثاً أنه ليس يجب عليهم البقط كل سنة، وأنهم كانوا طولبوا بذلك في خلافة المهدي، فرفعوا إليه أن هذا البقط مما يأخذون من رقيق أعدائهم، فإذا لم يجدوا منه شيئاً عادوا على أولادهم فأعطوا منهم فيه بهذه العدة، فأمر أن يحملوا في ذلك، على أن يؤخذ منهم كل ثلاث سنين بقط سنة، ولم يوجد هذه الدعوى ثبت في دواوين الحضرة، ووجد في الديوان بمصر»<sup>(٧٥)</sup>، وقد مضى العهد على ذلك النحو، عدا ما أضافه الخليفة المهدي إليه من دفع بعض الحيوانات النادرة للمسلمين، ولم يكن الالتزام الجديد ثقیلاً بالنسبة للنوبيين الذين التزموا به ووفوه<sup>(٧٦)</sup>، ومضت العلاقة بين العباسيين والنوبة حسنة خلال نحو نصف قرن بعد الترتيب الذي اتفق عليه زمن الخليفة المهدي.

وفي سنة ٢١٧ هـ زار الخليفة العباسي المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ / ٨١٣ - ٨٣٣ م) مصر فأراد ملك النوبة انتهاز هذه الفرصة ليطالب من الخليفة التدخل لإعادة بعض الأراضي التي امتلكها المسلمون داخل أراضي النوبة بأسوان، وأحال المأمون الأمر إلى ولي أسوان ليحقق فيه، فكسب المسلمون القضية<sup>(٧٧)</sup>، وأصبحت بذلك معظم أراضي تلك المنطقة تحت سيطرة المسلمين الفعلية، ويبدو أن هذا الحكم أثار حفيظة النوبيين مما حدا بهم إلى التفكير في إلغاء المعاهدة من جانب واحد، خصوصاً من جانب الشباب والأمراء صغار السن الذين تنقصهم المعرفة الكاملة بحجم الدولة العباسية وقوتها وامتداد نفوذها، فما إن جاء عهد الخليفة العباسي المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧ هـ / ٨٣٣ - ٨٤٢ م) حتى ارتفعت

الأصوات في بلاد النوبة تنادي بوضع حد للاستسلام النوبي للمسلمين، وقد تبنى ولي عهد النوبة هذا الاتجاه وحاول إقناع والده زكريا بن نجس بعدم إرسال البقظ المقرر سنوياً للمسلمين، وبالتالي إعادة ترتيب العلاقة معهم على نحو جديد، إلا أن زكريا رفض أن يتخذ قراراً خطيراً كهذا لعلمه بقوة المسلمين وما يمكن أن يترتب على ذلك، فنصح ابنه قرقي (جورج)<sup>(٧٨)</sup> بالتوجه إلى بغداد للتفاوض مع الخليفة العباسي المعتصم هناك، وبالفعل سافر ولي العهد إلى بغداد وتفاوض مع الخليفة هناك وعاد بعدد من المكاسب كان أهمها أن يؤخذ البقظ منهم مرة واحدة كل ثلاث سنوات<sup>(٧٩)</sup>.

ويبدو أن الوفد النوبي - رغم ما حققه من نتائج جيدة ومرضية - قد قبل شروط الخليفة خضوعاً واستسلاماً للأمر الواقع لا عن قناعة ورضا، والدليل على ذلك كثرة غاراتهم وتكرارها حتى بداية الحكم الإخشيدى، مستغلين الاضطرابات الداخلية وانتشار الأوبئة في مصر، وتعرضها للتهديد المباشر من قبل القرامطة والفاطميين، فامتنع النوبيون عن دفع البقظ، وأغاروا على منطقة الصعيد في عام ٣٣٩هـ / ٩٥١م و٣٤٤هـ / ٩٥٦م وقتلوا عدداً من المسلمين في أسوان وما حولها، ولكن المسلمين استطاعوا دفعهم وتوغلوا في النوبة ٣٤٥ / ٩٥٧م بقيادة محمد بن عبد الله الحازن، وعاد المسلمون محملين بالسبي والغنائم<sup>(٨٠)</sup>. وتحدثنا الروايات عن غزوة أخرى غزاها الإخشيديون لبلاد النوبة قادها كافور الإخشيدى بنفسه وكان سببها أن النوبة كثر شرها وفسادها في جنوب مصر وروعت السكان الأمنين، وعملت على اضطراب الأمن في المنطقة، وقطعت البقظ الذي التزمت بأدائه، مما اضطر كافورا الإخشيدى إلى تولي هذه الحملة بنفسه لحسم أمر النوبة وردعها وردّها إلى التزاماتها وأداء ما عليها من بقظ، وقد كان أكثر جيشه في هذه الغزوة من السودان.

فقال الشاعر:

ولما غزنا كافور دُونقَلة غداً      بجيش كطول الأرض في مثله عَرَضْ  
غزنا الأسود السُّودان في زونتي الضحى      ولما التقى الجمعان أظلمت الأرض<sup>(٨١)</sup>

ومن الأبيات يتضح ضخامة الجيش الذي أعده كافور لهذه المهمة، كما يتضح أن الإخشيديين توغلوا حتى عاصمة النوبة، ومع أن المصادر لم توضح لنا النتائج المباشرة هذه

الحملة، لكن يبدو أنها أوقفت غارات النوبة على جنوب مصر، وأمنت القبائل العربية المسلمة التي نزحت إلى منطقة المريس وامتلكت الأراضي هناك بحسب ما حكم لها أمير أسوان في عهد الخليفة العباسي المأمون، إضافة لتأمين الطرق التجارية بين البلدين، ويظهر من تسلسل الأحداث أنهم لم يعودوا إلى التزامهم ما عليهم من بقط، بل تشير الروايات إلى كثرة غاراتهم على جنوب مصر مما يعني تمردهم على التزاماتهم مع المسلمين<sup>(٨٢)</sup>.

لم يكد النظام الفاطمي في مصر يستقر حتى بادر قائدهم جوهر الصقلي بإرسال عبد الله بن أحمد بن سليم الأسواني بكتاب إلى جورج الثاني ملك النوبة يعرض عليه الدخول في الإسلام، ويطلب منه استئناف دفع البقط، أما بشأن دعوته إلى الإسلام فقد جرى بينهما حوار طويل جمع فيه جورج أساقفته ورجال دولته ليناقشوا ابن سليم وينظروهم<sup>(٨٣)</sup>.

أما ما تم بشأن البقط، فيبدو أن الملك جورج الثاني قد قدر الموقف جيداً وشعر بتغير الوضع في مصر بقيام الدولة الفاطمية وقدر قوة تلك الدولة الناشئة، ونفوذها، وبخاصة أنها المرة الأولى التي توجه فيها السلطات الحاكمة في مصر منذ عهد عمرو بن العاص الدعوة الرسمية لملك النوبة لاعتناق الإسلام، والتخلي عن ديانته النصرانية وهو أمر يوحي بشيء من قوة الموقف وثبات الحكم، فما كان منه إلا أن استجاب إلى دفع البقط كاملاً.

وكان من نتائج هذه الزيارة أن دوّن ابن سليم كتاباً كاملاً عن أحوال النوبة فقد زار المملكتين معاً، المقررة، وعلوة، وبلغ حتى العاصمة الشانية سُونًا وتحدث عن أحوال البلاد الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، وعن القبائل العربية التي استقرت هناك في فترات مبكرة، وعن التجار المسلمين وأثرهم، وقد قدم وصفاً جغرافياً كاملاً للمنطقة من أسوان حتى سُونًا، لذا عدّه المؤرخون مصدراً مهماً يغطي تلك الفترة التاريخية المبكرة، إضافة إلى أنه أسهم في كشف ممالك النوبة ومعرفة نقاط الضعف والقوة فيها، مما أفاد المسلمين في مستقبل علاقاتهم وتعاملهم مع النوبيين، هذا غير ما حققه من أغراض الدعوة ومراميها في مناظرته الدينية مع رجال الكنيسة النوبية وقسمها، بيد أن الزيارة حققت الغرض الثاني من أغراضها، إذ استجاب ملك النوبة بدفع ما عليه من بقط تام غير ناقص، وهذا ما

عبر عنه أحد المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة بقوله بأن بين «البلدين عهدودا وموائيق فلا يذهب جيش السلطان إلى هناك ولا يؤذي أهلها»<sup>(٨٤)</sup>.

وعلى الرغم من فشل الفاطميين في إقناع ملك النوبة باعتراف الإسلام فإن العلاقات بين الطرفين الفاطمي والنوبي ظلت حسنة طيلة العصر الفاطمي، ويتضح ذلك من إحسان ملك النوبة للمبعوث الفاطمي وبالتزامهم دفع البقظ المقرر عليهم<sup>(٨٥)</sup>.

والجدير بالذكر أن هذا العهد شهد ميلاد إمارة عربية قوية وهي إمارة ربيعة العربية التي بدأت المشاركة في الحملات التي سيرها الولاة في مصر لتأديب قبائل البجة، وردّها عن اعتداءاتها المتكررة على جنوب مصر، ومن أشهر تلك الحملات الحملة التي قادها عبد الله بن الجهم سنة ٢١٦هـ بأمر الخليفة المأمون<sup>(٨٦)</sup>، فلما انتهت الحملة آثروا البقاء هناك في العلاقي والعمل في مناجم الذهب، ولحقّت بهم أعداد كبيرة من عرب جهينة وكان ذلك في سنة ٢٣٨هـ<sup>(٨٧)</sup>، ثم شاركت جماعات أخرى منهم في الحملة التي وجهها الخليفة العباسي المتوكل بقيادة عبد الله القمي إلى البجة، وفي حملات الطولونيين وأشهرها الحملة التي قادها أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الحميد العمري<sup>(٨٨)</sup>، وقد انتهى الأمر بأن تركزت ربيعة في منطقة العلاقي وفي منطقة أسوان وما حوّلها وجعلت من أسوان مركزاً لإمرتها هذه، ولقد اعترفت الدولة الفاطمية بهذه الإمارة حين استعان الخليفة الحاكم بأمر الله بأبي المكارم هبة الله<sup>(٨٩)</sup> أمير ربيعة في القبض على أبي ركو<sup>(٩٠)</sup> فكافأه الفاطميون على ذلك بالإنعام عليه بلقب كنز الدولة، وتوارث أبناؤه هذا اللقب «ولم تزل الإمارة فيهم وكلهم يعرفون بكنز الدولة»<sup>(٩١)</sup> وقد ظلت هذه الإمارة على ولائها للفاطميين رغم زوال دولتهم وتولي الأيوبيين الأمر في مصر بدليل أن كنز الدولة ظل على اتصال ببقايا العناصر العاملة على إعادة الدولة الفاطمية فدعا للأمير داود بن العاضد<sup>(٩٢)</sup>، غير أن هذه المحاولة لم تنجح واستطاع صلاح الدين الأيوبي القضاء على هذه العناصر الشائنة في مصر وأرسل أخاه الملك العادل على رأس جيش هزم كنز الدولة وقبض عليه وقتله، وأدت هذه الهزيمة إلى رحيل بني كنز إلى أسوان<sup>(٩٣)</sup>، ولم تعد أسوان مركزاً لإمارتهم بل نقلوا نشاطهم إلى الجنوب في بلاد المريس واندمجوا اندماجاً تاماً في السكان.

وقد كانت حملة صلاح الدين هذه، وغيرها من الحملات التي سبها نحو الجنوب محل اختلاف بين المؤرخين، إذ يرى بعضهم أنه كان يمهّد الطريق لتأديب النوبة وردّها إلى الالتزام بالبقط، الذي - فيما يبدو أنها - انقطعت عن أدائه في أواخر عهد الفاطميين، في حين يرى باحثون آخرون أن صلاح الدين عمد من حملاته تلك على بلاد النوبة إلى إيجاد بعض المكملات الاقتصادية لمشروع الاستقلال بمصر، أو ربما كان للحملة صلة بمشروع غزو اليمن<sup>(٩٤)</sup>.

ومن المؤرخين من يرى أن سبب ذلك لتكون بلاد النوبة ملاذاً لصلاح الدين ولأمرته للجوء إليها إذا هاجمه نور الدين أو أي من أعدائه<sup>(٩٥)</sup>.

ومهما كانت آراء الباحثين واستنتاجاتهم حول مرامي صلاح الدين من غزو النوبة، فإن الدارس لعلاقات الدولة الأيوبية ولسياساتها في عهد صلاح الدين يخرج بأن الهدف الرئيس من تلك الحملات هو تأمين الحدود الجنوبية لمصر حتى تتفرّغ الدولة لمحاربة الصليبيين الذين يتربصون بمصر وبالعالم الإسلامي كله، ولقطع النوبة البقط، وتمردّها عن التزامها بالمعاهدة.

ومضت العلاقة المتوترة ذاتها بين النوبة ومصر الإسلامية إبان العهد المملوكي فلم يطرأ عليها جديد في شأن البقط والمعاهدة من حيث التزام النوبة بها عليها، ويبدو ذلك واضحاً في عهد الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ)<sup>(٩٦)</sup> والمنصور قلاوون (٦٧٨ - ٦٨٩)<sup>(٩٧)</sup> وتفصّل المصادر ذلك فتقول: «غزا الترك النوبة أيام الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون، لما كان عليهم من الجزية التي فرضها عمرو بن العاص عليهم، وقررها الملوك بعد ذلك، وربما كانوا يهاطلون بها أو يمتنعون من أدائها، فتغزوهم عساكر المسلمين من مصر حتى يستقيموا»<sup>(٩٨)</sup>.

ولا شك في أن الممالك عملوا على استثمار الخلافات التي كانت قد استفحلت داخل الأسرة النوبية الحاكمة، مما جعل كثيراً من هؤلاء الحكام يلجؤون إلى مصر لطلب الدعم الخارجي<sup>(٩٩)</sup>. وعلى ذلك يمكن القول إن حكام النوبة كانوا يحتكمون إلى السلاطين الممالك في بعض الأحيان.



وقد عبّرت الدولة المملوكية عن استيائها من قطع البقط في الخطاب المباشر الذي وجهه الظاهر بيبرس إلى الوفد النوبي الذي وصل إلى البلاط المملوكي سنة ٦٦٧هـ موفداً من قبل الملك داود الذي اغتصب العرش النوبي من قبل صاحبه الشرعي وعمه أبي الأغر المرتشكر الذي أصابه العمى فسجنه داود ونفى أولاده إلى منطقة الأبواب، فذكر لهم الظاهر بيبرس ضرورة إبلاغ داود بتأدية وإرسال ما عليه من بقط في أسرع وقت<sup>(١٠٠)</sup>، إلا أنه يبدو من مسار الأحداث وتسلسلها أن داود كان يؤكد عدم الوفاء بالمعاهدة والتزامها بغزوه المتكرر لعيزاب ولأسوان حيث اكتسح الجيش النوبي عيزاب وقتل عدداً من المواطنين، وكان بينهم السوالي والقاضي والمحتسب، وكان ذلك في ٢١ من المحرم ٦٧١هـ<sup>(١٠١)</sup>، وفي سنة ٦٧٤هـ هاجم جنوب أسوان وحرق عدداً من الأسواق، ومن المؤكد أن هذا الاعتداء أكثر من سبب أهمها أن داود كان يريد تأكيد استقلاليته وعدم تبعيته للدولة الإسلامية في مصر، وأنه منافس نديها، ومن جانب آخر لعله يستنكر عملياً على الظاهر بيبرس المطالبة بإرسال البقط في أسرع وقت وبلهجة أمرة.

واتتهز السلطان الملك بيبرس فرصة لجوء مشكد ابن أخت الملك النوبي داود إليه في سنة ٦٧٤هـ<sup>(١٠٢)</sup>، فسير الظاهر بيبرس حملة قوية بقيادة الأمير شمس الدين أفسنغر الفارقاني<sup>(١٠٣)</sup>، فكان من أهم نتائج هذه الحملة إخضاع النوبة إخضاعاً حقيقياً للسلطان المملوكي، وذلك بتعيين مشكد - الذي لجأ إليه متظليماً من خاله الملك داود - ملكاً على النوبة، مؤكداً التزامه دفع البقط كاملاً، ولهذا جعل لخراج النوبة ديوان خاص به، ضمن خراج أقاليم الدولة المملوكية<sup>(١٠٤)</sup>، وتم تبيان كل التزامات ملك النوبة تجاه سلطنة المماليك في نص اليمين الذي حلفه مشكد، متضمناً التزامه الطاعة، والاعتراف بالتبعية لدولة المماليك.

وبالإضافة لما حققته الحملة من نتائج سياسية سبقت، فإن المماليك عادوا لمصر بعدد كبير من أسرى النوبة، إضافة لالتزام ملوكها بتبع المتمردين والخارجين على النظام المملوكي من القبائل العربية وتسليمهم إلى السلطة المملوكية<sup>(١٠٥)</sup>.

غير أن النوبة لم تلتزم شروط المعاهدة إذ تغيرت الأحوال السياسية في بلادهم بتولي الأمير

النوبي بَرَك السلطنة في البلاد وقطع البقط إلا أن السلطان المنصور قلاوون الذي تولى السلطنة في مصر (٦٧٨ - ٦٨٩ هـ) لم يتوان في إرسال حملة أنهت الأمر بعزل برك ثم قتله وتوَّج سمامون النوبي ملكاً على النوبة في سنة ٦٨٠ هـ في حضور العسكر المماليك وقائدها سنجر المسروري<sup>(١٠٦)</sup>، ثم تولى حكم النوبة ملك جديد يدعى بدمه، فأدى قسماً جديداً للمنصور قلاوون التزم فيه أداء ما عليه من بقط، إضافة إلى التزامه تجريد السلاح من كل من يحمله<sup>(١٠٧)</sup>، وبذا استطاع المنصور قلاوون القضاء على جيوب التمرد النوبي، وغيرهم من الخارجين عن سلطان المماليك والفارين لبلاد النوبة.

إلا أن الاضطرابات لم تقف في بلاد النوبة محاذاً بالسلطان قلاوون إلى استصدار أمر بتوجيه حملة قوية لبلاد النوبة سنة (٦٨٥ هـ / ١٢٨٧ م) بقيادة الأمير سنجر المسروري<sup>(١٠٨)</sup>، يساعده الأمير عز الدين الكوراني لرد الملك سمامون - الذي قد تولى الأمر بعد مقتل مشكد الملك النوبي السابق - لدفع ما عليه من بقط والتزام<sup>(١٠٩)</sup>، وقد سار في الحملة عدد من العريان القاطنين في إقليم قوص، وهم حسبما جاء في المصادر أولاد أبي بكر، وأولاد عمر، وأولاد شريف، وأولاد شيسان، وأولاد الكتز، وبنو هلال<sup>(١١٠)</sup>، وكان من نتائج هذه الحملة أن تم تعيين ابن أخت سمامون ملكاً على النوبة بعد أن تعهد بدفع البقط القديم، وعين عز الدين أيديمي متولي قوص قائداً للحامية المملوكية بدقطة<sup>(١١١)</sup>، وهو تحول جديد في السياسة المملوكية تجاه بلاد النوبة إذ إنها المرة الأولى التي تترك حامية بأكملها في تلك البلاد.

وتذكر المصادر أن جماعة من النوبة قدمت إلى مصر تحمل عدداً من الهدايا للسلطان الناصر محمد بن قلاوون إبان ولايته الثانية للحكم (٦٩٨ / ٧٠٤ هـ) من الملك النوبي إياي وتطلب معونة عسكرية لمواجهة أعدائه<sup>(١١٢)</sup>، ويبدو أن الجيش المملوكي قد نجح في أداء هذه المهمة فاستمر البقط يصل إلى مصر بانتظام، ولكن الأحوال الداخلية في النوبة لم تكن لتهدأ أبداً، فقد وصل إلى مصر الملك النوبي كرنبس حاملاً معه البقط بعد مقتل أخيه<sup>(١١٣)</sup>، وقد قبل الناصر هديته الكبيرة المكونة من ألف من الرقيق، وخمسة جمل، وخمسة بقرة وغيرها من الثمار<sup>(١١٤)</sup>، ورحب به السلطان وأحسن وفادته، ويبدو أن

العلاقات بين البلدين شهدت تحسناً ملموساً لفترة من الزمن، لم يلبث بعدها الملك النوبى أن قرع عن دفع البقط سنة ٧١٦هـ<sup>(١١٥)</sup>، ويبدو أن السلطان الناصر قد سئم هذا الوضع المضطرب في العلاقة مع بلاد النوبة فأراد أن يحسم هذا الأمر فجهز حملة قوية اصطحبت معها أميراً نوبياً مسلماً هو عبد الله برشمبو، وبعد أن نجحت الحملة في أداء مهمتها، جعلت عبد الله برشمبو ملكاً على بلاد النوبة<sup>(١١٦)</sup>، إلا أن كنز الدولة عاد مرة أخرى فحارب برشمبو وتولى مقاليد البلاد<sup>(١١٧)</sup>، وأرسل رسلاً إلى البلاط المملوكي، مؤكداً التزامه الولاء للمماليك والقيام بكل الشروط المعهودة في العلاقة بين النوبة ومصر، وبذلك تم وصول الحكام العرب المسلمين إلى عرش مملكة النوبة، حيث إن بني كنز عرب يتمتعون إلى قبائل ربيعة، كما تربطهم أواصر النسب مع الأسرة المالكة النوبية بعد أن تزوجوا من بناتهم، فلم يستنكر النوبيون تولي كنز الدولة حكم البلاد بل التفوا حوله، واحتفلوا به، وبدأت النوبة تعيش مرحلة جديدة في ظل الحكام العرب المسلمين من بني كنز، وأرسل كنز الدولة رسله إلى الناصر محمد سنة ٧٢٥هـ<sup>(١١٨)</sup>، ولم تذكر المصادر شيئاً عن أسباب الزيارة إلا أنها في الغالب لأجل تأكيد الولاء والطاعة للمماليك.

كما يبدو من ناحية أخرى أن النوبيين بدؤوا يعتقدون الإسلام بعد ذلك تدريجياً منذ عهد الناصر محمد بتوجيه ملكهم كنز الدولة، وبالتالي تم إعفاؤهم رسمياً من دفع البقط للسلطنة المملوكية<sup>(١١٩)</sup>. ومن ثم استقر الوضع على استمرار بني كنز في حكم النوبة، ويتبعون دولة المماليك، وغدت بلادهم تعامل رسمياً بوصفها إقليماً إسلامياً مثله في ذلك مثل سائر أقاليم الدولة الإسلامية الأخرى.

## • الهوامش •

- ١ - أحمد بن إسحاق البجلي: كتاب البلدان، ص ٩٠، الطبعة الجديدة، النجف، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م. محمد بن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج ٤، ص ١١١، دار سويدان، بيروت، ١٩٦٧م. أحمد بن علي القرطبي: المواظ والأختار يذكر الخطط والأثار، ج ١، ص ٢٠٠، الطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٧٠هـ.
- ٢ - مصطفى محمد سعد: المكتبة السودانية العربية، ص ٩٢، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٧٢م. شوقي عطا الله الجمل: تاريخ وحفريات السودان وادي النيل، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م. مكسي شيكة: السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧م.
- ٣ - القرطبي: المواظ والأختار، ج ١، ص ٢٠٠. باقر الحوي: معجم البلدان، ج ٢، ص ٥٩٩، مكتبة الأسد، طهران، ١٩٦٥م. أبو القدا إسماعيل بن علي بن جعفر بن شاعنة: تفهيم البلدان، ص ١٥٩، القاهرة، ١٣٨٦هـ. أبو صالح الأرمني: تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني، ص ١٢١، إكسفورد، ١٨٩٤م.
- ٤ - شوقي الجمل: تاريخ السودان وادي النيل، ج ١، ص ٢٠٦.
- ٥ - الطبري: الأمم والملوك، ج ٤، ص ١٠٩. أبو الحسن يوسف بن تغيي بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ١، ص ٢٤، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٣م.
- ٦ - القرطبي: المواظ والأختار، ج ١، ص ٢٠٠.
- ٧ - السعدي: علي بن الحسين بن علي: سروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ١، ص ٤٤١، دار الأئسن للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- ٨ - ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله: فتوح مصر وأخبارها، ص ١٦٩، مكتبة التنش، بغداد. البلاذري أحمد بن يحيى: فتوح البلدان، ص ٢٨٠، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦م.
- ٩ - ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص ١٦٩ - ١٨٨.
- ١٠ - محمد بن عبد الرحيم بن علي المصري: تاريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٤٤، نشر قسطنطين زريق، بيروت، ١٩٣٨م.
- ١١ - دمنلة أو دنلة: بضم ألها وسكون ثانياها وضم فاتها، هي منزلة ملك بلاد النوبة وطول بلادها على النيل مسيرة ثمانين ليلة، ولها أسوار عالية لا ترام مبنية بالحجارة (هاجرت الحموي: معجم البلدان، ج ٢، ص ٥٩٩، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي: مرآة الانحلال على أسماء الأمكنة والبلدان، ج ٢، ص ٥٣٤، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م).
- ١٢ - ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٤٤ - ٤٥.
- ١٣ - الدمشقي، محمد بن أبي طالب الأنصاري: نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ص ٢٦٩، مكتبة التنش، بغداد. (ومن دون تاريخ). القرطبي: المواظ والأختار، ج ١، ص ٢٠٠. (هو عبد الله بن سعد بن الحارث بن حبيب بن جزيمة بن مالك بن سحل بن عامر بن لؤي القرشي العامري (قرش الطواغر وأيس قرش الطاج)، أخو خليفة الراشد عثمان ابن عفان من الرضاة، حيث أرضعت أمه عثمان، كان رسول الله ﷺ قد أهدر دمه فاستجار بعثمان يوم الفتح فقبل النبي ﷺ ذلك إكراماً لعثمان، وأسلم منذ ذلك الحين وحسن إسلامه، وكان من كتاب الوحي، وروى بعض الأحاديث عن النبي ﷺ، ولما عثمان مصر سنة ٢٥هـ وفتح أفريقية، وكان فتحاً عظيماً شهده مع عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، فتح النوبة ودخل معهم في معاهدة البقعة سنة ٣١هـ. شهد صفين واهزل الفتنة، وقبل لم يشهدا، توفي بالرملة، ولقب بمسفلان سنة ٣٦هـ، وقبل بل سنة ٥٩هـ في عهد معاوية بن أبي سفيان، هذا والله أعلم. (محمد بن سعد بن منيع: الطبقات الكبرى، ج ٧، ٢/ ٤٩٦ - ٤٩٧، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٣٤، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م. ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تميز الصحابة، ج ٢، ص ٣١٧، مطبعة السعادة، مصر ٣٢٨هـ).

- ١٤ - الدمشقي : نخبة الدهر، ص ٢٦٩. ابن القرات : تاريخ ابن القرات، ج ٧، ص ٤٤. المقرئزي : المواقف والاعتبار، ج ١، ص ٢٠٠.
- ١٥ - المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٢، ص ٢٥٩. تحقيق محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٤١م. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد : العبر وديوان البحار والخبر، ج ٥، ص ٩٢٢ - ٩٢٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٨م.
- ١٦ - ابن منظور، محمد بن مكرم : لسان العرب، ج ١، ص ٢٤٣ - ٢٤٤، دار لسان العرب، بيروت، (عن دون تاريخ).
- ١٧ - المعجم الوسيط : معجم اللغة العربية، ج ١، ص ٦٥.
- ١٨ - ابن منظور : لسان العرب، ج ١، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.
- ١٩ - بقرس البستاني : محيط المحيط، ص ٤٨، مكتبة لبنان، من دون تاريخ.
- ٢٠ - المقرئزي : المواقف والاعتبار، ج ١، ص ١٩٩.
- ٢١ - مكي شيككة : السودان عبر القرون، ص ٣٠٢. يوسف فضل حسن : انحراف البشرية وثورها في نشر الإسلام في السودان، ص ٣١، مقال منشور ضمن إصدار عن جامعة الفكر والثقافة الإسلامية، دار الأمانة، الخرطوم، ١٤٠٨هـ.
- ٢٢ - عطية القوي : تاريخ دولة الكتوز الإسلامية، ص ٤٤، دار المعارف، مصر، ١٩٨١م.
- ٢٣ - مصطفى محمد : معاهدة البعث نمط فريد في مجال العلاقات الدولية في الإسلام، ص ٤٧٨، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس، ١٣٩٥هـ.
- ٢٤ - المقرئزي : المواقف والاعتبار، ج ١، ص ١٩٩.
- ٢٥ - ابن خرداذبة، أبو القاسم عبد الله بن عبد الله : المسالك والممالك، ص ٩٢، مكتبة المتن، بغداد. باقوت الحموي : معجم البلدان، ج ٢، ص ٥٩٩. ابن الأثير، علي بن أحمد بن أبي الكرم : الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٥٦٧، دار صادر، بيروت، ١٣٨٥م.
- ٢٦ - سيرة تراجم كل من هؤلاء المؤرخين عند تناول رواياتهم كل على حدة.
- ٢٧ - ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أمين بن التلب بن ولفع المالكي القرشي المصري، أقدم من وصلت إلينا مؤلفاته من مؤرخي مصر الإسلامية، التحدر بن عبد الحكم من أسرة مصرية نبيلة، وكان أبوه الشوفي عام ٢٤١هـ / ٨٣٠م ضليعاً في الحديث والفقه وألف فيها الكتب الكثيرة، وأتم ابنه عبد الرحمن بن عبد الحكم بدراسة الحديث وجمع كثيراً من الأحاديث التي تسند إلى رواية أهم الحديثين المصريين، وكان أبوه واحداً منهم، وأهم نصائيف ابن عبد الحكم (فتوح مصر والغرب)، وشهد طريقة جمع هذا الكتاب على أن مؤلفه كان بارعاً في جمع الأخبار، ولكنه لم يتم بنقلها، توفي بمدينة النسطاط سنة ٢٥٧هـ، (دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٢٢١، أكتوبر، ١٣٥٢هـ، ١٩٣٢م). حسين مؤنس : فتح العرب للمغرب، ص ٣٠١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م).
- ٢٨ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر، ص ١٨٨.
- ٢٩ - المصدر السابق : ص ١٨٨.
- ٣٠ - المصدر السابق : ص ١٨٨ - ١٨٩.
- ٣١ - المصدر السابق : ص ١٨٩.
- ٣٢ - البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي أبو العباس، من أعظم مؤرخي القرن الثالث الهجري، كان صفيًا للخليفة القوي العباسي، والخليفة المستعين كذلك، كما كان مريباً لعبد الله بن المعتز، وكان جده من رجال الدواوين في مصر واشتهر البلاذري بالتفلي من الفارسية، فعمله فارسي الأصل، ومنها يكن من أمر مؤلفه قد استعبر تماماً، وطلب العلم في دمشق ومصر، أهم مؤلفاته كتاب (فتوح البلدان)، وكتاب (أنساب الأشراف) وكتاب (الأخبار والإنسان)، توفي ٢٧٩هـ.
- (محمد بن إسحاق بن النديم : القهرست، ج ٣، ص ١٢٥ - ١٢٦، مكتبة دانشكاه، طهران. أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني: لسان الميزان، مؤسسة الأنبياء للطبوعات، بيروت، لبنان، ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م).

٣٣ - البلاغري: فتح البلدان، ص ٢٨٠.

٣٤ - المصدر السابق: ص ٢٨١.

٣٥ - المصدر السابق: ص ٢٨١.

٣٦ - المصدر السابق: ص ٢٨١.

٣٧ - الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: ولد في طبرستان ورحل إلى مصر والشام والعراق، وطلب العلم في بغداد ومصر وقامت شهرته بتفسيره القرآن الكريم وكتابه المشهور «تاريخ الأمم والملوك»، كان ثلثة ومن كبار أئمة الإسلام المعتدلين، مت ٣٢٠هـ.

(ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ج ٥، ص ١٠٠. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٠، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م).

٣٨ - الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج ٤، ص ١١١.

٣٩ - المصدر السابق: ص ١١١.

٤٠ - السعدي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الحسين الشافعي، ينتسب إلى عبد الله بن مسعود، نشأ في بغداد واعتنق مذهب المعتزلة وساق في طلب العلم فظاف معظم أقاليم العالم الإسلامي، ونفس أواخر أيامه في سوريا ومصر حيث ألف كتابه (مروج الذهب ومعادن الجوهر) وجمع فيه من الحقائق الجغرافية والتاريخية ما لم يسبقه إليه أحد، ووضع السعدي كثيراً من الكتب أهمها (التبيين والإشراف) وكتاب (أخبار الزمان)، توفي سنة ٣٤٦هـ.

ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ج ٤، ص ٢٢٤. غير الدين الزركلي: الأعلام، ج ٤، ص ٢٧٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م).

٤١ - السعدي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ١، ص ٤٤١ - ٤٤٢.

٤٢ - المقرئ: أحمد بن علي المقرئ، ولد بالقاهرة سنة ٧٦٦هـ - ١٣٦٤م بحارة بروجوان بنسب الجبلية، وتولى جده لأمه أمر تعليمه على أصول الحنيفة، والكتب هو على الدرس والتحصيل تحت إرشاد أساتذة عصره وأظهر نجابة ومقدرة، ولما مات جده انتقل المقرئ إلى الشافعية ودرس الفقه دراسة واسعة.

في سنة ١٣٩٨هـ اختاره السلطان برفوق لوظيفة محاسب القاهرة والوجه البحري فتولاها ثم تنحى عنها مرتين في عامين، ثم عاد للمقرئ لخدمة المشغلين بالتدريس مرة أخرى، فنزل التدريس بالمدرستين الإقبالية والأشعرية بدمشق، ثم رحل إلى مكة المكرمة وأقام بها خمس سنوات اشغل خلالها بالتدريس والتأليف، عاد بعدها إلى القاهرة وبدأ نشاطاً علمياً مكتفياً تأليف كتابه «المواظع والأعيان» يذكر الخطوط والأثرية فكتابه «البيان والإعراق» مما يبرز مصر من الأعراق وكتابه «عند جواهر الأساطير في أخبار مدينة القسطنطينة» وهو تاريخ لمصر من الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية ثم تأليف كتاباً في تاريخ الدولة الفاطمية أسماه «الاعطاء الخفاء» بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ثم كتب بعد ذلك «كتاب السلوك في معرفة دول الملوك» ومن كتبه التي لم يكملها «المنطق الكبير» و«درر العنود الفريدة في تراجم الأعيان المقيدة»، وبشكل عام يمكن القول إن المقرئ من قلائد المؤرخين المسلمين كثيراً في التاريخ العام والتاريخ الاقتصادي، والتاريخ الاجتماعي حتى تجاوزت مؤلفاته مائة المؤلف، توفي سنة ٨٤٥هـ (محمد بن عبد الرحمن السخاوي: التبر السوسك في ذيل السلوك، ص ٢١، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م - محمد بن علي الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ص ٧٩، ٨٠، ٨١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٤٨هـ. مصطفى مسعد: المكتبة السودانية العربية، ص ٢٩٣، ٢٩٤، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٧٢م).

٤٣ - المقرئ: المواظع والأعيان، ج ١، ص ٢٠٠.

٤٤ - البلاغري: فتح البلدان، ص ٢٨١.

٤٥ - المقرئ: المواظع والأعيان، ج ١، ص ٢٠١.

٤٦ - عوفى خليفات: العرب والتوبة في صدر الإسلام، ص ٦١، بحث منشور بمجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق،

العدد الثامن، رجب ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.

٤٧ - ابن عبد الحكم : فتح مصر، ص ١٨٨ . أبو القاسم بن سلام : ص ٢٠٥ ، القاهرة، ١٩٦٨م.

٤٨ - القرطبي : المواعظ والأحكام، ج ١ ، ص ٢٠١ .

٤٩ - القرطبي : المصدر السابق، ج ١ ، ص ٢٠١ .

٥٠ - المصدر السابق : ج ١ ، ص ٢٠١ .

٥١ - الإدريسي ، محمد بن محمد بن إدريس الحموي : نزهة المشتاق في اعتراق الأكاف، ج ١ ، ص ٣٩ ، روما، ١٩٧٠م.

٥٢ - ابن الوردي، عمر بن حفص : خريدة العجائب ومريدة الغرائب، ورقة ٢١ ، مخطوطة رقم (٦٢٣٩) قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥٣ - محمد حيد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النوري والحلافة الراشدة، ص ١٤٢ - ١٤٣ ، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٦٩م.

٥٤ - المصدر السابق، ص ٨٨ - ٨٩ .

٥٥ - انظر حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي والتشافي والديني والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٨٨م، ١٩٦٨م.

٥٦ - ابن الفقيه : مختصر البلدان، ص ٧٦ .

٥٧ - ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج ٤ ، ص ٨٢٠ . ابن الفقيه : مختصر البلدان، ص ٧٦ (لم أشر على أي من الحدين في كتب الحديث المشهورة).

٥٨ - الحميري، محمد بن عبد النعم : الروض المطار في غير الأقطار، ص ٥٨٥ ، تحلين إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤م.

٥٩ - القرطبي : المواعظ والأحكام، ج ١ ، ص ١٩٧ .

٦٠ - المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ١ ، ص ٤٤٢ - ٤٤١ .

٦١ - ابن حوقل، محمد البغدادي : صورة الأرض، ص ٥١ ، ليدن، ١٩٣٨م.

٦٢ - المسعودي : مروج الذهب، ج ١ ، ص ٤٤١ - ٤٤٢ . القرطبي : المواعظ والأحكام، ج ١ ، ص ١٩٩ .

٦٣ - المصدر السابق : ج ١ ، ص ١٩٩ .

٦٤ - ابن سليم الأسواني : أخبار النبوة والقرعة وعلوة والبيعة والنبيل، (عن المواعظ والأحكام يذكر الخطط والأثار للقرطبي، الطبعة الأميرية، القاهرة، ١٢٧٠هـ ج ١ ، ص ١٩٤ .

٦٥ - محبوب زيادة : الإسلام في السودان، ص ٢٠ ، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م.

٦٦ - المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ١ ، ص ٤٤٢ - ٤٤١ .

٦٧ - محبوب زيادة : الإسلام في السودان، ص ٢١ .

٦٨ - المرجع السابق : ٢٠ - ٢١ .

٦٩ - ابن الفقيه : مختصر كتاب البلدان، ص ٧٦ .

٧٠ - القرطبي : المواعظ والأحكام، ج ١ ، ص ٢٠١ .

٧١ - القرطبي : القلي، ص ٣٦٩ - ٣٧١ ، نشر وتحقيق مصطفى سعد، المكتبة السودانية العربية.

٧٢ - جونانلي فاتتيني : تاريخ المسيحية في الممالك النوبية، ص ٧٨ .

٧٣ - أبو صالح الأرمي : تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمي، ص ٧٨ ، أكسفورد، ١٩٧٨م.

٧٤ - المسعودي : التنبيه والإشراف، ص ٣٢٩ .

٧٥ - البلاذري : فتن البلدان، ص ٢٨١ .

٧٦ - البلاذري : المصدر السابق، ص ٢٨١ .

٧٧ - المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ١ ، ص ٤٤٣ .

- ٧٨ - ورد ذكره بأسماء مختلفة مثل قري، كركي، قراقى، قرنى، جرجة، وذلك تحريفاً لاسم جورج (عبد الرزاق عبد المجيد: العلاقات بين مصر والنوبة في العصر الفاطمي، ص ٣٦ - ٣٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم التاريخ، ١٩٧٨م).
- ٧٩ - المقرئ: المواقظ والاعتبار، ج ١، ص ٢٠١.
- ٨٠ - سيده كاشف: مصر في عهد الإخشيديين، ص ٣٧٦ - ٣٧٧، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٨١ - ابن القرات: تاريخ ابن القرات، ج ٧، ص ٥٤.
- ٨٢ - عبد الرزاق عبد المجيد: العلاقات بين مصر والنوبة، ص ١٢ - ١٣.
- Trimighem, J.S: Islam in the Sudan, p.63. London, 1949
- ٨٣ - المقرئ: المقتضى ص ٣١٩ - ٣٧٠ (عن المكتبة السودانية العربية).
- ٨٤ - ناصر وخسر علوي: سفرنا، ص ٧١، ترجمة وتحقيق يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٤٥م.
- ٨٥ - مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٣٤. مكى شبكة: السودان عبر القرون، ص ٣٨.
- ٨٦ - ابن سليم الأسواني: أخبار النوبة، (عن المصدر السابق) ج ١، ص ١٩٤.
- ٨٧ - ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٥٣، لندن، ١٩٣٨م.
- ٨٨ - البلوي ع، بسد الله بن محمد بن عمير: سيرة أحمد بن طولون، ص ٦٤، نشر محمد علي كسردي، طبعة دمشق، ١٣٥٨هـ.
- ٨٩ - هو أبو الكارم هبة الله بن الشيخ يزيد عبد الله محمد إسحاق بن إبراهيم بن سروق بن معد يكر ب بن الحارث، وينتهي نسبه إلى ربيعة القرسي، وكان يعرف بالأعرج الطامح (المقرئ: البيان والإعراب عما يارث مصر من الأعراب، ص ٥٤ - ٤٦، تحقيق عبد المجيد عابدين، القاهرة، ١٩٦١م).
- ٩٠ - المصدر السابق، ص ٤٦.
- ٩١ - عدت الدولة الفاطمية إلى الألقاب الفخمة تنعم بها على الناس من باب الكفاة والاعتراف بالخدمات، وذلك عادة نشأت في بعض الدول الإسلامية بشكل واضح منذ أيام البويهي في بغداد. انظر: المقرئ، البيان والإعراب، ص ٤٦.
- ٩٢ - المقرئ: البيان والإعراب، ص ٤٦.
- ٩٣ - المقرئ: المواقظ والاعتبار، ج ١، ص ١٩٨.
- ٩٤ - مصطفى مسعد: الإسلام والنوبة، ص ١٣٦.
- ٩٥ - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ١١، ص ٣٨٦ - ٣٨٧.
- ٩٦ - عبد الظاهر بن نشوان بن عبد الظاهر: تشرىف الأيام والمصور في سيرة المنصور، ص ٤٦، تحقيق الدكتور مراد كامل، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١م. ابن العباد عبد الحى أحمد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٥، ص ٣٥٠، القاهرة، ١٩٣٢م.
- ٩٧ - المنصور السابق: ج ٥، ص ٤٠٩ - ٤١٠.
- ٩٨ - ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: العبر وحيوان المشداً والخبر، ج ٤، ص ٩٢١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٩٩ - ابن عبد الظاهر: تشرىف الأيام والمصور في سيرة الملك المنصور، ص ٤٦.
- ١٠٠ - المقرئ: المواقظ والاعتبار، ج ١، ص ١٩٩ - ٢٠١.
- ١٠١ - ابن أبي الفصائل: التهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، ج ٢، ص ٢١١، باريس ١٩٢٨م.
- ١٠٢ - ابن عبد الظاهر: تشرىف الأيام والمصور في سيرة الملك المنصور، ص ٤٦.
- ١٠٣ - هو: أئمن بن عبد الله النجمي الفارغاني، كان من مالكي نجم الدين حاجب الناصر صلاح الدين يوسف ونزل في الدولة المملوكية خصوصاً في عهد السلطان الظاهر بيبرس وولي قيادة كثير من الحملات المملوكية ونزل نيابة السلطنة



- أخيراً. إلا أنه شمس بعد وفاة الطاهر بيرس إلى أن مات في جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وسنة (أبو المحاسن يوسف بن نعري بردي: الدليل الثاني على المنهل الصافي، ج ١، ص ١٤١ - ١٤٢، تحقيق فهد شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة).
- ١٠٤ - المقرئ: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ٦٢١ - ٦٢٣، تحقيق محمد مصطفى زباد، مطبعة التأليف، القاهرة، ١٩٤١م.
- ١٠٥ - الفلشندي، أحمد بن علي بن أحمد: صحيح الأحمس في صناعة الإنشاء، ج ٥، ص ٢٧٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.
- ١٠٦ - ابن عبد الطاهر: تشرىف الأهم والعصور بسيرة الملك المنصور، ص ١٥٤.
- ١٠٧ - المصدر السابق: ص ٢٣١. الفلشندي: صحيح الأحمس في صناعة الإنشاء، ج ١٣، ص ٢١٠.
- ١٠٨ - كان من أعيان الدولة المملوكية ومن كبار أمراء الصالحية في دولة السلطان علاء الدين، توفي سنة ٦٨٦هـ (ابن نعري بردي: الدليل الثاني، ج ١، ص ٣٢٤).
- ١٠٩ - المقرئ: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ٧٣٦ - ٧٣٧.
- ١١٠ - المصدر السابق: ج ١، ص ٧٣٦ - ٧٣٧.
- ١١١ - المصدر السابق: ج ١، ص ٤٧٣.
- ١١٢ - أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود: المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ٥١، القاهرة، ١٣٢٥هـ. المقرئ: السلوك ج ٢، ص ٧ - ٨.
- ١١٣ - المقرئ: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٠٧. ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج ١٠، ص ٤٥٠، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م. ابن جادر، محمد بن محمد: فتوح النصر في تاريخ ملوك مصر، ورقة ٢٣٠، مخطوطة، بدار الكتب المصرية رقم (٢٣٩٩).
- ١١٤ - ابن إياس، محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ١، ص ١٥٧، القاهرة، ١٨٩٦م.
- ١١٥ - الفلشندي: صحيح الأحمس في صناعة الإنشاء، ج ٥، ص ٢٧٧.
- ١١٦ - التويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج ٣٠، ورقة ٩٥ (مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٥٤٩) معارف عامة، عن المكتبة السودانية العربية: مصطفى سعد، الأوقاف الخاصة بشاربخ السودان].
- ١١٧ - المقرئ: السلوك، ج ٢، ص ١٦١ - ١٦٢.
- ١١٨ - المصدر السابق: ج ٢، ص ٢٥٩.
- ١١٩ - ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٩٢٢ - ٩٢٣.